

ما لا يقل عن 95000 مختفٍ قسرياً في سوريا منذ آذار 2011

نفق بلا نهاية

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الخميس 30 آب 2018

المحتوى:

أولاً: خلفية

ثانياً: منهجية

ثالثاً: حصيلة المختفين قسراً بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان
رابعاً: بطريقة سادية النظام السوري يتلاعب مؤخراً بملف المختفين قسراً ويُقرُّ بمقتل 836 حالة
خامساً: شهادات لناجين ولأقربائهم وحالات لأشخاص مختفين قسراً لدى جميع الأطراف
سادساً: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: خلفية:

سارَ النظام السوري الحالي على النَّهج ذاته، الذي تمَّ اتباعه في الثمانينيات من القرن الماضي عندما أخفى ولا يزال يُخفي
مسير عشرات الآلاف من المواطنين السوريين من أبناء مدينة حماة، وغيرها من المدن كحلب ودمشق وجسر الشغور،
ولم يكن يوماً معنياً بحقوق المواطنين السوريين ورضاهم، لأنَّ شرعيته كانت ولا تزال مستمدة من الإرهاب والقهر والقوة
العسكرية في الجيش والأجهزة الأمنية، بل إنَّ النظام السوري يتعمَّد منذ بداية الحراك الشعبي إخفاء أكبر عدد ممكن من
المواطنين السوريين، والدليل على ذلك أنَّ النسبة الأعظم من المختفين قسراً هي لمواطنين عاديين وليسوا نشطاء سياسيين
أو عسكريين، والهدف من ذلك إرهاب وإخضاع المجتمع بالكامل، ولو كانت التكلفة تدمير مستقبل مئات آلاف العائلات
السورية، وما يتبع ذلك من تداعيات اجتماعية واقتصادية، فقد كان هُمة الأُحد الإبقاء على حكم العائلة بصرف النظر
عن أي تكلفة بشرية أو اقتصادية تتكبَّدها الدولة السورية.

لم يكن النظام السوري لينجح هذا النجاح المنقطع النظير في إخفاء قرابة 100 ألف مواطن سوري، والتَّحكم بمصيرهم
المطلق، والتَّلاعب بمشاعر أحبائهم، وما يُشكله الاختفاء القسري على هذا النحو من جرائم مستمرة ومتراكمة ضدَّ
الإنسانية، لولا الدَّعم اللامحدود من كل من إيران وروسيا، وهذا دون أدنى شك تورُّط مباشر في هذه الجريمة وفي غيرها من
الجرائم، ولم يكن لينجح أيضاً لولا عدم وجود رغبة أو أيَّة إرادة دولية فاعلة لمساعدة المجتمع السوري على التَّخلص هذا
السَّرطان الجاثم دون أيَّة شرعية مجتمعية سوى الإرهاب بالتَّعذيب والإخفاء والقتل، لقد تحوَّل النظام الحاكم في سوريا إلى



أشبه بالعصاة الوحشية دون أدنى إنسانية، ولا أدل على ذلك مما قام به مؤخراً من الاعتراف بأن 836 مواطناً سورياً من المختفين قسرياً لديه قد ماتوا، دون إظهار الأسباب، أو تسليم الجثث، وهذا الفعل البربري لم يكن ليجرأ أي نظام مُستَمَد من شرعية انتخابية على القيام به، وفي حال استمرّ خذلان المجتمع الدولي للشعب السوري فإنّ النظام الحاكم سوف يزيد وبشكل أكثر سادية ما يرتكبه من انتهاكات لا يتحمّل مسؤوليتها وحده بل الشكوت عليه هو جزء من الجريمة.

يتعرّض المعتقلون والمختفون قسرياً إلى أساليب تعذيب غاية في الوحشية والسادية، ومنذ سنوات بعيدة أصدرنا تقريراً موسّعاً عن أبرز أساليب التعذيب التي اتبعتها النظام السوري، صدر التقرير في عام 2012، ولا تزال الأساليب ذاتها مُتبعه، ولا يكاد يمرُّ أسبوع واحد دون أن تُسجّل حالات وفيات بسبب التعذيب من ضمن المعتقلين الموجودين في قبضة النظام السوري، وقد بلغت حصيلة الذين قتلوا بسبب التعذيب في مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري 13608 منذ آذار/ 2011 حتى آب/ 2018 بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

مارست أطراف أخرى ظهرت لاحقاً كجبهة النصرة وتنظيم داعش وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي وفصائل في المعارضة المسلحة أنماطاً من الاعتقال والإخفاء القسري والتعذيب، لكنّها جميعها لم تصل من ناحية الحجم والتنوع إلى قرابة 10% مما مارسه النظام السوري، ذلك بحسب قاعدة البيانات التي بنتها الشبكة السورية لحقوق الإنسان خلال عمل متواصل منذ بداية تأسيسها منذ قرابة 8 سنوات حتى الآن.

يقول فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

”يُفترض بدول العالم الحضارية أن تكثرث أكثر بمصير 100 ألف مواطن سوري مجهولي المصير، هذا الرقم المرعب وارتباطه المباشر بمئات آلاف العوائل يجب أن يُحرك الضمير العالمي ويُبادر لإنهاء هذه الكارثة السورية الوطنية ومحاسبة كل من تسبّب بها“

ثانياً: منهجية:

لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان قسم خاص بالمعتقلين، يعمل على جمع البيانات عبر شبكة واسعة من علاقات متراكمة خلال ثماني سنوات من العمل المستمر من محاولات للتواصل مع أهالي المعتقلين، أو مع معتقلين تم الإفراج عنهم، أو مع أفراد يقومون بمراسلتنا بشكل شبه يومي عبر البريد الإلكتروني وصفحاتنا على مواقع التواصل الاجتماعي. قام فريق العمل بتسجيل ما تمكّن من توثيقه طيلة تلك السنوات، وقام فريقنا في قسم تكنولوجيا المعلومات ببناء برنامج خاص لقاعدة البيانات، يقوم بفرزها بحسب المحافظات السورية، ويتم إدخال البيانات إلى البرنامج بصورة أوتوماتيكية.



snhr info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

2

في سوريا وفي ظلّ النظام الحاكم الحالي فإنّه من السهولة أن يتحوّل المعتقل إلى محتفٍ قسرياً، حيث يُجرّم المعتقلون من التواصل مع أهلهم أو مُحاميهم، ولا تعترف السلطات بوجودهم لديها، ولقد أكّدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنّ معظم حالات الاعتقال ارتقت إلى درجة الإخفاء القسري، وفي المادّة السابعة من الباب الثاني، البند (2-ط) من ميثاق روما الأساسي يُعرّف الاختفاء القسري بأنه: "إلقاء القبض على أي أشخاص أو احتجازهم أو اختطافهم من قبل دولة أو منظمة سياسية، أو بإذن أو بدعم منها لهذا الفعل، أو بسكوتها عليه، ثمّ رفضها الإقرار بحرمان هؤلاء الأشخاص من حريّتهم أو إعطاء معلومات عن مصيرهم أو عن أماكن وجودهم بهدف حرمانهم من حماية القانون مدة طويلة"، وهذا ما يحصل تماماً مع عشرات آلاف الحالات في سوريا، وبشكل مُنهج ورئيس على يد سلطات النظام السوري، وغالباً لا تتمكّن عائلات الضحايا من تحديد الجهة التي قامت بالاعتقال بدقّة، لأنه عدا عن أفرع الأمن الأربعة الرئيسة وما يتشعب عنها، تمتلك جميع القوات المتحالفة مع النظام السوري (الميليشيات الإيرانية، حزب الله اللبناني، وغيرها) صلاحية الاعتقال والتّعذيب والإخفاء القسري.

وعلى الرغم من أنّ الدستور السوري لم يُجرّم الاختفاء القسري بشكل صريح إلا أنّه سنّ موادّ وبنوداً تحظر ممارسته حيث نصّ الدستور السوري الصادر عام 2014 في المادة 33 منه على ما يلي: "كل شخص يقبض عليه يجب أن يبلغ خلال 24 ساعة أسباب توقيفه ولا يجوز استجوابه إلا بحضور محامٍ عنه إذا طلب ذلك كما لا يجوز الاستمرار في توقيفه لأكثر من ثمان وأربعين ساعة أمام السلطة الإدارية إلا بأمر من السلطة القضائية".

كما أنّ المادة 72 من قانون أصول المحاكمات الجزائية نصّت على أنّه يحقّ لقاضي التحقيق أن يُقرّر منع الاتصال بالمدعى عليه الموقوف مدة لا تتجاوز عشرة أيام قابلة للتجديد مرة واحدة إلا أنّ المادة ذاتها ذكرت أنّ هذا المنع لا يشمل محامي المدعى عليه، الذي يُمكنه أن يتصل به في كل وقت ومعزل عن أي رقيب.

وفي المادّة السابعة من الباب الثاني، البند (1-ط) يُعدّ الإخفاء القسري جريمة ضدّ الإنسانية متى ما ارتكب في إطار خطّة أو سياسة عامّة أو في إطار عمليّة ارتكاب واسعة النطاق لهذه الجريمة، وفقاً لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائيّة الدوليّة.

وعلى الرّغم من أنّ هذا التعريف يقصر الإخفاء القسري على ذلك الذي تُمارسه الدولة أو المجموعات التابعة لها، إلا أنّنا في هذا التقرير نوثّق لجميع حالات الاختفاء القسري، حيث هناك قوات أصبحت بحكم الأمر الواقع تقوم مقام السلطات الحاكمة، كما هو الحال في "تنظيم داعش" و"تنظيم جبهة النصرة"، وقوات "الإدارة الذاتية" الكردية، التي تتبع بشكل رئيس حزب "الاتحاد الديمقراطي الكردي"، إضافة إلى بعض فصائل المعارضة المسلحة، وقد مارس هؤلاء جميعاً عمليات اعتقال متفاوته، أخذ البعض منها صورة الإخفاء القسري.



بذلت عائلات المختفين قسرياً جهوداً كبيرة جداً للحصول على معلومات عن أهلهم وأبنائهم، وتضمّنت في كثير من الأحيان دفع مبالغ طائلة لشبكات مافيوية تعمل بشكل منظّم أفرزتها هذه الكارثة، لكن عدداً قليلاً جداً منهم من يتمكّن من الحصول على مجرد معلومات، أما السلطات السورية فهي في حالة إنكار دائم، ولم تفتح أيّ تحقيق، ولم تحاسب أيّ مسؤول، بل هي من تحميهم وتُشرعن الجريمة.

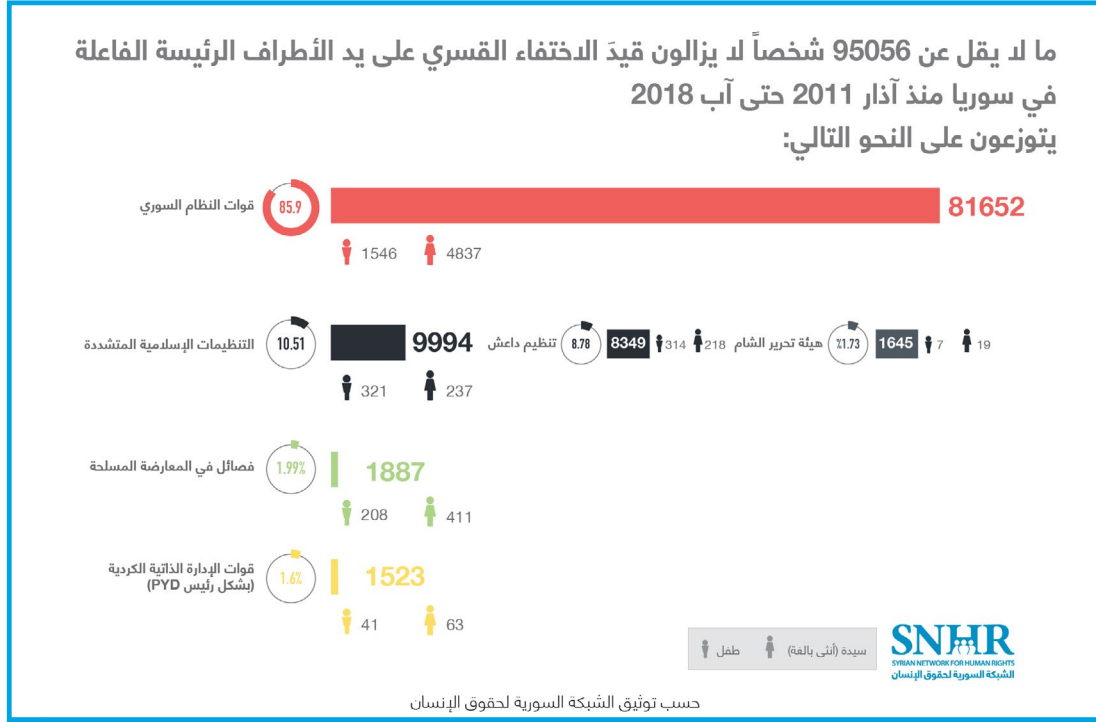
وفي كل عام نقوم بإصدار تقريرنا السنوي حول الاختفاء القسري بمناسبة اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري المصادف 30 آب من كل عام، نرصد فيه الانتهاكات المتعلقة بالاختفاء القسري لدى جميع أطراف النزاع ونُسلط الضوء بشكل خاص على الانتهاكات التي سجّلناها ما بين التقريرين السنويين، ويستعرض هذا التقرير أبرز الانتهاكات التي سجّلناها منذ 30/ آب/ 2017 حتى 30/ آب/ 2018 إضافة إلى عدة حوادث حصلت قبل ذلك ولم نستعرضها في تقاريرنا السابقة، ونرصد فيه الارتفاع المستمر لحصيلة المختفين قسرياً باعتبار أنّ معظم المعتقلين يتحولون إلى مختفين قسرياً، يعتمد التقرير على أرشيف الشبكة السورية لحقوق الإنسان، الذي نُسجّل فيه منذ عام 2011 الحوادث والحالات المتعلقة بالاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، ونقوم بإجراء تحديثات ومراجعات دورية عليه، كما يعتمد على المقابلات التي أجريناها مع عائلات الضحايا ومع الناجين من الاختفاء القسري إما عبر مقابلتهم في أماكن إقامتهم أو عبر الهاتف، ونورد في هذا التقرير 13 رواية لذوي أو أصدقاء ضحايا مختفون قسرياً لدى أطراف النزاع الأربعة. أخبرنا جميع الشهود بالغرض من إجراء هذه المقابلات وحصلنا على موافقتهم في استخدام المعلومات التي أدلوا بها في إعداد هذا التقرير، لم يحصل الشهود على أية مساعدات أو وعود في المساعدة مقابل إجراء هذه المقابلات، كما قمنا بإخفاء جميع المعلومات التي قد تُعرضهم للخطر أو التي طلبوا منا إخفاءها حفاظاً على خصوصيتهم.

تُصدر الشبكة السورية لحقوق الإنسان تقريراً شهرياً في الاعتقال التعسفي، وتقريراً آخر في ضحايا التعذيب، إضافة إلى نشر أخبار دورية حال التّحقق منها لأبرز حالات الاعتقال، والموت بسبب التعذيب، كما نقوم على نحو مستمرّ بإجراء مراسلات دورية مستمرة للفريق الخاص المعني بحالات الاختفاء القسري في العالم التابع للأمم المتحدة، ذلك بإرسال مستمرّ لاستمارة خاصة متوقّرة على موقعنا الإلكتروني؛ بهدف مساعدة الأهالي في تزويدنا بالبيانات الأساسية، وقد حصلنا على العديد من الرسائل من قبل فريق الأمم المتحدة تورد عدداً كبيراً من الحالات التي قمنا بإرسالها، حيث تمّ إيرادها في الملحق الخاص المتّعلق بالتقرير الذي يقوم فريق الأمم المتحدة بإعداده عن الاختفاء القسري في سوريا، وقد قام فريق الأمم المتحدة بمراسلة النظام السوري في جميع تلك الحالات.

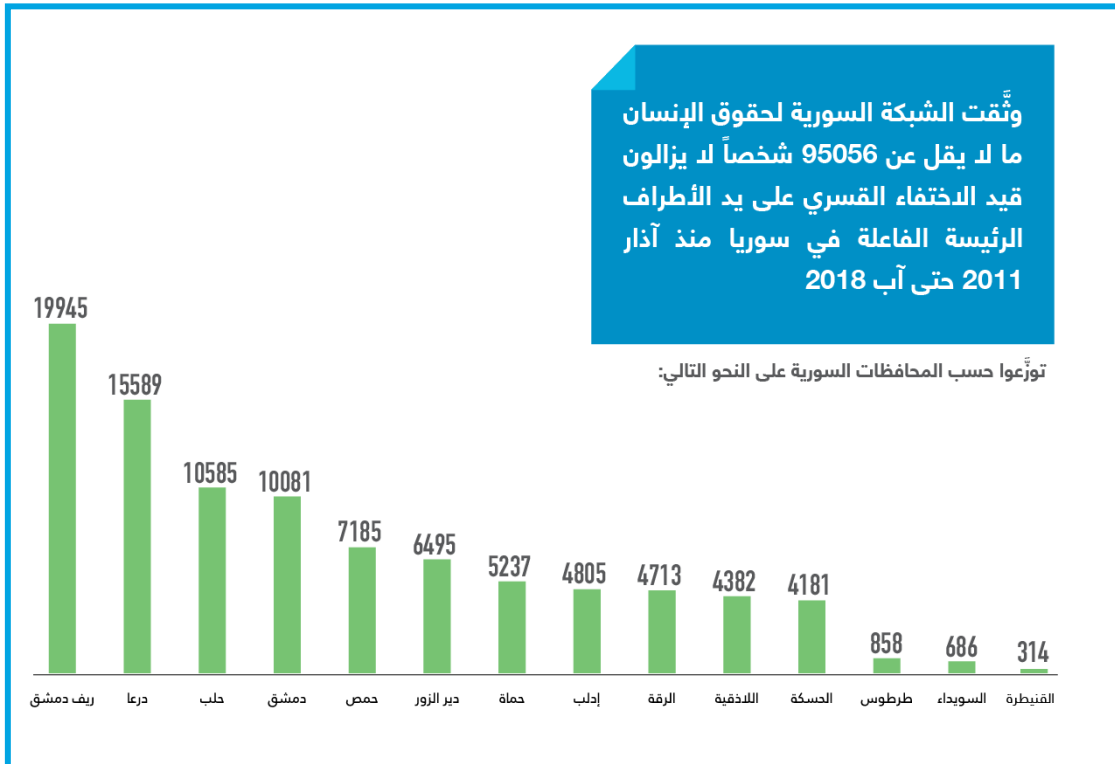


ثالثاً: حصيلة المختفين قسراً بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

وفقاً للمنهجية السابقة، ومنهجيتنا العامة، فقد بلغت حصيلة حالات الاختفاء القسري في قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 95056 شخصاً لا يزالون قيد الاختفاء القسري على يد الأطراف الرئيسية الفاعلة في سوريا منذ آذار/ 2011 حتى آب/ 2018 يتوزعون حسب الجهات الفاعلة على النحو التالي:



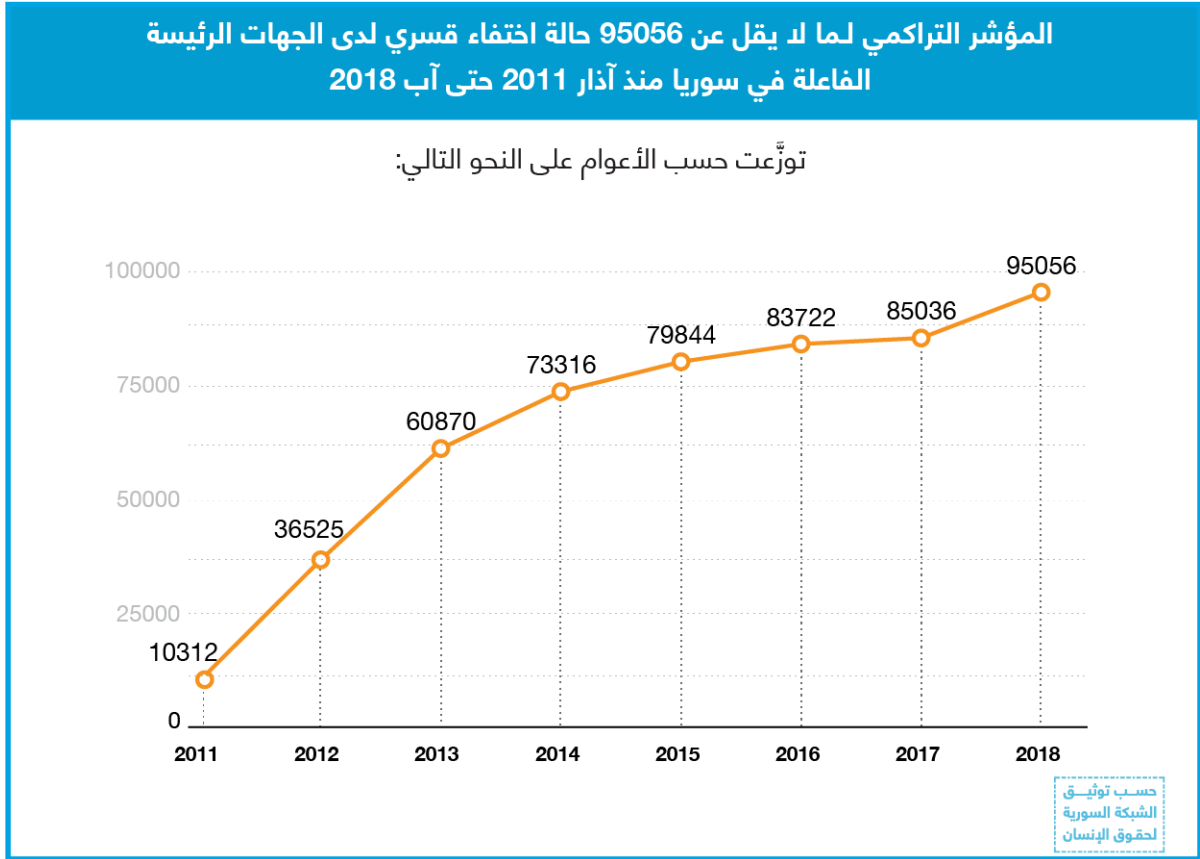
رسم بياني يُظهر توزع حصيلة المختفين قسراً بحسب المحافظات السورية، حيث تتصدر محافظة ريف دمشق بقية المحافظات تليها محافظة درعا



info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

رسم بياني يُظهر المؤشر التراكمي لحصيلة حالات الاختفاء القسري لدى الأطراف الرئيسية الفاعلة في سوريا منذ آذار/ 2011 حتى آب/ 2018



اعتبر القانون الدولي الاختفاء القسري جريمة ضد الإنسانية وفقاً للمادة 7 من قانون روما الأساسي، وهي الهجوم الممتد والممنهج ضد السكان المدنيين، وتنطبق إذا كان مرتكبو الجريمة قد أمروا أو كانوا على علم بالهجوم. وتشمل هذه الجرائم الاختفاء القسري وغير ذلك من الأفعال اللاإنسانية. وتضمنت المادة 8 من القانون ذاته اعتبار الاختفاء القسري من جرائم الحرب، وينطبق ذلك تماماً على النظام السوري بشكل أساسي.

إن مصير هؤلاء المختفين قسراً مسؤولية مباشرة على مجلس الأمن، والجمعية العامة للأمم المتحدة، وأمينها العام بكل تأكيد، لكنه أيضاً مسؤولية الأطراف المتفاوضة في جنيف وأستانة، ومسؤولية المبعوث الدولي إلى سوريا أن يُصارع المجتمع السوري عن سبب فشل الجولات التي قادها في جنيف في الكشف عن مصير مختفي، أو الإفراج عن امرأة أو طفل، أو زيارة مركز اعتقال، وأيضاً مسؤولية الدول الراعية لمسار أستانة، وبشكل خاص النظامين الروسي والإيراني، حيث حليفهم النظام السوري مُتسبب في 90% من كارثة الإخفاء القسري وما يتبعها من تعذيب وموت بسبب التعذيب في سوريا.



رابعاً: بطريقة سادية النظام السوري يتلاعب مؤخراً بملف المختفين قسراً ويُقرُّ بمقتل 836 حالة:

منذ بداية أيار/ 2018 تواصل معنا عدد من عائلات أشخاص مختفين قسراً عند النظام السوري لتخبرنا بمعرفتها مصير أبنائها المختفين بمحض الصدفة، ذلك في أثناء مراجعتها دوائر السجل المدني لاستخراج بعض الوثائق كالقيد العائلي، حيث تمّ وضع الشخص المختفي قسراً ضمن واقعات الوفاة، ولاحقاً في الأسابيع التالية توجّهت مئات العائلات إلى دوائر السجل المدني يسألون عن مصير أبنائهم، وقد قام النظام السوري (الأجهزة الأمنية) لاحقاً بإرسال قوائم بأسماء المختفين المتوفين لديه إلى دوائر السجل المدني وإصاقها على جدران تلك الدوائر لتقوم عائلات المختفين قسراً بالاطلاع عليها لدى زيارة مراكز السجل المدني.

قام فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان بجهد كبير من أجل الوصول إلى عشرات العوائل والتحدث معها، وقد أصدرنا بتاريخ 13/ تموز/ 2018 [تقريرنا الأول](#) عن هذه الظاهرة الرهيبة، ثمّ صدر [تقريرنا الثاني](#) الذي سجّلنا فيه اعتراف النظام السوري بمقتل 836 شخصاً كانوا مختفين قسراً لديه، ذلك عبر دوائر السجل المدني.

استفاد فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشكل أساسي من قاعدة البيانات التي يمتلكها عن حالات الاختفاء القسري المسجلة لدينا، التي بلغت قرابة 82 ألف حالة على يد النظام السوري، وقمنا بعملية بحث في الأسماء التي وردتنا حديثاً ضمن قاعدة بياناتنا من أجل إجراء عملية مقاطعة في المعلومات، وكانت النتيجة أنّ 77 % من الحالات التي كشف النظام السوري عنها مؤخراً مسجلة لدينا في قاعدة بيانات المختفين قسراً، و23 % هي حالات جديدة لم نكن نعلم عن اعتقالها أو إخفائها قسراً شيئاً.

كما استفاد فريق العمل من قاعدة بيانات الضحايا الذين قتلوا في سجون النظام السوري بسبب التعذيب، الذين بلغ عددهم في قاعدة بياناتنا 13608 شخصاً منذ آذار/ 2011 حتى آب/ 2018، وكّرنا العملية السابقة ذاتها، وتبين لنا أن هناك 28 شخصاً فقط كانوا مسجلين مسبقاً لدينا على أنهم قضوا بسبب التعذيب، وبالتالي فإنّ 97 % من حالات الوفيات الجديدة كانت في عداد المختفين قسراً ولم نكن نعلم بمصيرها.

قمنا بعملية مقاطعة إضافية للبيانات والوثائق التي وصلتنا أو التي نُشرت عبر الإنترنت، ويجب أن نؤكد أنّ الـ 836 حالة وفاة التي وثقناها هي لمن أعلن النظام السوري عن وفاتهم عبر دوائر السجل المدني حصراً وليس عبر طرق أخرى.



هناك حالات معدودة للأشخاص الذين كشف النظام السوري عن وفاتهم، ولم يتوفوا بسبب التعذيب بل بأحكام إعدام صدرت بحقهم عن محكمة الميدان العسكرية، لكن نسبتهم لا تتجاوز الـ 5% من مجموع الحالات، ومحكمة الميدان العسكرية هي ليست محكمة بالمعنى القانوني بل أقرب إلى جهاز تابع للأفرع الأمنية، لأنّ قضاة من العسكر ولا يشترط أن يكونوا من المجازين في الحقوق، ولا يمكن توكيل محامي دفاع عن المتهم، مُنشأة من السلطة التنفيذية بالكامل، تُحاكم الفعل ذاته عدة مرات.

تذكر الشبكة السورية لحقوق الإنسان في جميع تقاريرها أنّ النظام السوري لم يعد يُسلّم أيّاً من العائلات التي يتصل بها لإبلاغها أنّ أحد أفرادها قد توفي داخل مركز الاحتجاز، أو ما حصل مؤخراً عندما كشف عن مصير هؤلاء المختفين قسرياً عبر سجلات السّجل المدني فإنّه أيضاً لم يُسلّم أحداً أيّ دليل مادي يُثبت أنّ قريبه المختفي قد مات، ففي ما عدا اتصال هاتفية أو شهادة من دوائر السّجل المدني لم يقدّم النظام بأيضاح مصير المختفين بشكل نهائي، وبناءً على ذلك تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنّ جريمة الاختفاء القسري لا تزال متواصلة، وطالما لم يتم العثور على الشخص حياً أو ميتاً، فإننا ووفقاً للقانون الدولي في هذا الخصوص سوف نظلّ نعتبر جميع هؤلاء في عداد المختفين قسرياً والمتهم الرئيس بهم هو النظام السوري.

النظام السوري ارتكب سلسلة متواصلة من الجرائم ومن إهانة الكرامة الإنسانية، بدءاً من الاعتقال دون أيّة مذكرة توقيف ودون القدرة على تكليف محامٍ، وفي ظروف احتجاز بالغة الوحشية، وتعرّض المعتقلون للتعذيب، وتحويل 85% منهم إلى مختفين قسرياً، ثمّ إبلاغ العوائل دون تسليم جثة أو رفات أو مقبرة، ومن وجهة نظرنا فإنّ الكشف الأخير عن مصير مختفين قسرياً يُعتبر دليلاً يُدين النظام السوري الذي طالما أنكر وجود مختفين لديه، فكيف تمكّن من معرفة مصير هؤلاء الـ 836 حالة.

خامساً: شهادات لناجين ولأقربائهم وحالات لأشخاص مختفين قسرياً لدى جميع الأطراف:

ألف: قوات النظام السوري:

اتبعت النظام السوري سياسة الإخفاء القسري في معظم حالات الاعتقال التي وثّقناها منذ عام 2011، وعمد من خلال تنفيذ هذه السياسة إلى نشر الترهيب وبتّ الرعب وإخضاع المجتمع وإذلاله وثنيه عن دعم أيّ حراك شعبي ضده. حتى المعتقلون الذين أجبرهم على الظهور والاعتراف عبر شاشات وسائل الإعلام الرسمية بأنهم مارسوا أفعالاً إرهابية، وشاهدت تلك المداخلات التلفزيونية آلاف السوريين، حتى هؤلاء لم يُعرف عن مصيرهم شيء، لقد سجّلنا عدداً كبيراً من هذه الحالات على هذا النحو.



كما يقوم النظام السوري بنقل عدد من المعتقلين من السجون المدنية أو السجون العسكرية - حيث قد تتمكن بعض العائلات من زيارة أبنائها- إلى أماكن أخرى، ولا يتمكن الأهالي من معرفة الوجهة التي نُقل إليها أحبّتهم، ويتحوّل هؤلاء المعتقلون إلى محتفين قسرياً مجهولي المصير، وقد تحدّثنا عن هذه الظاهرة المرعبة في بيانات أصدرناها سابقاً، وشملت هذه الظاهرة عدداً من المعتقلات في سجن عدرا المركزي، حيث تمّ نقلهم إلى أماكن لم يعد من الممكن معرفة مصيرهم.

عادةً ما تلجأ أسر المختفين قسرياً لدى النظام السوري إلى الانتظار لسنوات دون التمكن من اتخاذ أية خطوات قانونية، فلم يخصص النظام السوري أيّ جهاز يُتيح للأهالي متابعة أوضاع أبنائهم المختفين ومعرفة مصيرهم، وفي ظلّ وجود نظام شمولي تتحكّم الأجهزة الأمنية فيه بجميع مفاصل الحياة، لا يكون هناك أي وجود لجهاز القضاء، بل إننا سجّلنا أنّ عدداً كبيراً من العائلات قد تعرّض أفرادها للتهديد بالاعتقال والتعذيب في حال معاودة سؤالها عن ابنها المختفي أو عن أسباب اعتقاله ومكان احتجازه، لقد تعمّد النظام السوري إبقاء تلك العائلات تدور في دوامة من الجهول والقلق والحزن على مصير أبنائها وتركها عرضةً لشبكات الاحتيال والابتزاز والاستغلال المادي التي سادت في أوساط عائلات الضحايا وقامت بابتزازهم واستغلال حالة الضعف المعنوي والنفسي التي يعانونها بهدف الحصول على مبالغ طائلة منهم مقابل مجرد وعود بالحصول على معلومات عن المختفي كمكان الاحتجاز أو حالته الصحية أو المساعدة في الإفراج عنه. وغالباً ما تكون هذه المعلومات وهمية ولا تمتّ للواقع بأية صلة. وبالتالي تستمرّ هذه المعاناة على الصّعيد النفسي والاجتماعي والاقتصادي وحتى على صعيد مجرد إجراء المعاملات المدنية الرسمية كالإرث والزواج.

سجّلنا بحسب منهجيتنا ما لا يقل عن 81652 شخصاً بينهم 1546 طفلاً، و4837 سيدة (أنثى بالغة) لا يزالون محتفون قسراً لدى النظام السوري منذ آذار/ 2011 حتى آب/ 2018، ويُعتبر النظام السوري مسؤولاً عن نسبة 85.9% من حصيلة ضحايا الاختفاء القسري في سوريا.



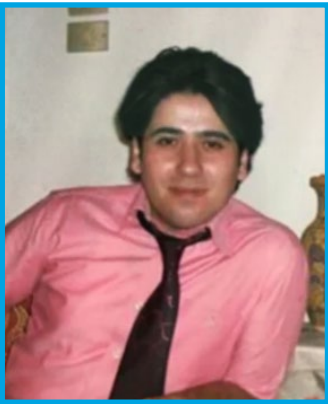
السيدة ابتسام جمعة

نماذج عن ضحايا الاختفاء القسري لدى قوات النظام السوري:

السيدة ابتسام جمعة، من أبناء مدينة الرستن بريف محافظة حمص الشمالي، تبلغ من العمر حين اعتقالها 53 عاماً، اعتقلتها قوات النظام السوري يوم الأحد 30/ حزيران/ 2013، لدى مرورها من نقطة تفتيش بالقرب من مستوصف العباسية في مدينة حمص، ولا يزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.



تحَدَّثت الشبكة السورية لحقوق الإنسان -عبر الهاتف- مع السيدة حنين جمعة ابنة السيدة ابتسام، وقد كانت حنين برفقة والدتها عندما تعرَّضت للاعتقال: ”أوقفوا سيارتنا وطلبوا بطاقتنا الشخصية ثم أمروا والدتي بالتزول من السيارة ونزلت معها أيضاً، أدخلونا إلى غرف مبنية قرب الحاجز، وصادروا الهواتف النقالة والنقود التي بحوزتنا، مع شتمنا وإهانتنا، وبعدها طلبوا مني الذهاب وأبقوا على والدتي محتجزة لديهم“ قالت حنين أمَّا سألت الضابط المسؤول عن سبب اعتقال والدتها وعن موعد إطلاق سراحها ”قال لي أن ننساها ونمسحها من ذاكرتنا، ومذ ذلك اليوم اختفت أمي العجوز، ولم نعد نعلم عنها أي شيء، اختفت تماماً فلا معلومة أبداً حول حياتها أو مكان وجودها أو حتى تُمتمتها، أمي مريضة بارتفاع ضغط الدم والداء السكري وهي بحاجة للدواء يومياً“.



الطالب الجامعي بشار المصلح

بشار المصلح، طالب جامعي من أبناء مخيم خان الشيخ غرب محافظة ريف دمشق، يبلغ من العمر حين اعتقاله 27 عاماً، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الجمعة 11/ كانون الثاني/ 2013 إثر مدهمة مكان وجوده في شارع الإسكان بمخيم خان الشيخ، وفي يوم الجمعة 25/ كانون الثاني/ 2013 وصلتنا أبناء عن وجوده في فرع الأمن الجوي بمطار المزة العسكري في مدينة دمشق، ومنذ ذلك الحين لا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

قال السيد محمد نور المصلح، شقيق بشار -عبر مكالمة هاتفية- مع الشبكة السورية لحقوق الإنسان إنَّ دورية تابعة للأمن الجوي كانت تقوم بحملة مدهمة واعتقال في شارع الإسكان بمخيم خان الشيخ يوم اعتقال أخيه: ”كان بشار يقف على رصيف الشارع يشاهد ما يحصل، توقفت سيارة الدورية أمامه واعتقلته مباشرة دون سؤاله عن اسمه حتى، وقاموا بنقل جميع المعتقلين يومها إلى فرع الجوية في مطار المزة بمدينة دمشق، حاولنا السؤال عن أخي لدى فرع الأمن الجوي بدمشق، لكن عناصر الفرع هدَّدونا بالاعتقال، في 25/ كانون الثاني/ 2013 أفرج عن معتقل كان برفقة أخي وأخبرنا أنه لا يزال موجوداً في مطار المزة وأنه تعرَّض لتعذيب شديد، حاولنا بعدها كثيراً عبر وسطاء أو عبر دفع المال معرفة مصيره أو مكان احتجازه، لكن دون جدوى، ولا نزال ننتظر حتى اليوم أيَّة معلومة عنه“.

محمد عثمان آغا، طالب جامعي في كلية الهندسة المدنية بجامعة البعث في مدينة حمص، من أبناء حي الأميرية شرق مدينة حماة، من مواليد عام 1994، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الأربعاء 1/ آذار/ 2017 لدى مروره من نقطة تفتيش تابعة لها في مركز مدينة حماة، واقتادته إلى جهة مجهولة، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



تحدّثت الشبكة السورية لحقوق الإنسان -عبر الهاتف- مع خديجة المحمود، زوجة محمد، التي كانت برفقته لحظة اعتقاله: "استوقفنا عناصر الحاجز العسكري الموجود قرب شعبة مبنى حزب البعث القديم في ساحة العاصي بمركز مدينة حماة، وطلبوا بطاقة زوجي الشخصية، وطلبوا منه الابتعاد عني والوقوف قرب الحائط دون الالتفات إليهم، ثم استدعوا رئيسَ الحاجز وقدم من داخل المبنى وسمعتهُ يُرَدّد معلومات زوجي الشخصية عبر جهاز اللاسلكي الذي كان يحمّله، وسريعاً أتاه الرد عبر اللاسلكي بكلمة مطلوب لنا، فأمرَ العناصرَ بجلب زوجي سريعاً واصفاً إياه بالكلب، ثم أغلقوا الباب الرئيس للمبنى وأمروني بالابتعاد، ابتعدت قليلاً خوفاً من اعتقالي، وبقيت أراقب الباب، بعد نحو نصف ساعة جاءت سيارة تابعة للأمن ونقلوا زوجي إليها وقد رأيتُه حافي القدمين عاري الصدر، وعلى ظهره كدمات حمراء، كان يمشي بصعوبة وسحبوه إلى السيّارة بطريقة همجية، وكانت هذه آخر مرة أرى فيها زوجي" قالت خديجة إنّ والد زوجها استفسر عن مكانه لدى الأفرع الأمنية في المدينة، وعلم أنّه قد تمّ تحويله إلى أحد الأفرع الأمنية في مدينة دمشق "دفع والد زوجي مليوني ليرة سورية مقابل معلومة عن محمد ولكن دون جدوى، لا يزال محمد بعيداً عني منذ ذلك اليوم، نحاول دائماً الوصول إلى وساطات تساعدنا على الأقل في معرفة مصيره، جميع من حولي يُرجحون موته بسبب التعذيب في السّجن، لكن لدي قناعة أنّه لا يزال على قيد الحياة، وسأنتظره ما حييت".

السيدة (إسراء، ع)، من أبناء حي جنوب الملعب جنوب مدينة حماة، من مواليد عام 1979، ربّة منزل، اعتقلتها قوات النظام السوري يوم الخميس 11/ كانون الثاني/ 2018، إثر مدهامة مكان إقامتها في الحي، واقتادتها إلى فرع الأمن الجوي في مطار حماة العسكري غرب مدينة حماة، ولا يزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.

التقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع السيد محمد، -في مكان إقامته بريف محافظة حلب الشمالي- وهو ابن السيدة إسراء، قال محمد إنّ اعتقال والدته جرى من قبل عناصر من المخابرات الجوية؛ للضغط عليه لتسليم نفسه "داهموا منزلنا وكسروا محتوياته، وقالوا لإخوتي إنه لن يتمّ إطلاق سراح والدتي إلا بعد أن أسلم نفسي، حصل ذلك بعد هروبي إلى ريف حلب الشمالي كي أتجنّب الالتحاق بالخدمة العسكرية الإلزامية" قال محمد إنّ عناصر الأمن بدؤوا بيعثون له برسائل عبر أشخاص يطلبون منه فيها العودة إلى مدينة حماة مقابل الإفراج عن والدته، وبعد مدة تغيّرت مطالبهم وطلبوا بمبلغ 40 ألف دولار مقابل إطلاق سراحها "منذ عدة أشهر لم تعد تصلني أية رسائل وانقطعت أخبار أُمي تماماً، ولم نعد نحصل على أيّة معلومات عنها، أشعر بالعجز الكامل فليس بمقدوري إنقاذ أُمي من سجون النظام المجرم".



الأستاذ (فيصل، ص) من أبناء مدينة دوما شرق محافظة ريف دمشق، من مواليد عام 1976، مدرّس لغة عربية وموظّف في القطاع الحكومي، يوم الثلاثاء 29/ أيار/ 2018 اعتقلته قوات النظام السوري بينما كان يتفقد منزله في مدينة دوما بمحافظة ريف دمشق واقتادته إلى جهة مجهولة، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

أجرينا اتصالاً مع السيدة (فاطمة، ص) زوجة الأستاذ فيصل -عبر برنامج سكايب- قالت لنا أنّ عناصر من قوات النظام السوري اعتقلت زوجها لدى عودتهم لتفقد منزلهم في مدينة دوما:

”اقتحموا المنزل وهم يصرخون بنا، توجهوا فوراً إلى زوجي وانهالوا عليه ضرباً بالبنادق ثم سحبوه من قدميه على السلم وصولاً إلى السيارة، ثم رموه في صندوق السيارة الخلفي وانطلقوا مسرعين، شاهدتهم وهم ينهالون عليه ضرباً بأرجلهم“ علمت فاطمة أنّ التهمة الموجهة إلى زوجها هي التعاون مع أحد فصائل المعارضة المسلحة، الذي كان يُسيطر على مدينة دوما ”إنهم يلصقون التهم جزافاً، كيف يمكن أن يكون مع فصائل المعارضة المسلحة ونحن نُقيم في مدينة دمشق منذ عام 2013، وكان زوجي يتلقّى راتبه الشهري من المؤسسات الحكومية. طريقة اعتقاله كانت بشعة ومُهينة جداً، لم نتمكن حتى الآن من معرفة أي شيء بخصوص قضيته، ومع كل محاولة للسؤال عنه ينكرون اعتقاله ويرفضون إعطاءنا أيّة معلومة عن مصيره، كما هدّدنا عناصر الأمن بالاعتقال في حال تكرار السؤال عنه“.

عبد الله كريم، من أبناء حي الشعار شرق مدينة حلب، من مواليد عام 1974، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الإثنين 15/ كانون الثاني/ 2018، إثرّ مدهامة مكان إقامته في الحي واقتادته إلى جهة مجهولة، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

تحدثنا -عبر الهاتف- مع السيدة وداد كريم، زوجة عبد الله كريم، التي أخبرتنا أنّ عناصر أمنٍ مسلحين تابعون للنظام السوري داهموا منزلهم في حي الشعار بعد ساعات قليلة من وصولهم إليه قادمين من إدلب حيث كانوا ممن نزحوا من أحياء حلب الشرقية ”سألوا عن عبد الله، فعرفهم بنفسه وسألهم عن المطلوب منه فإذا بالضابط يصفعه مراراً ويصفه بالإرهابي“ أضافت وداد أنّها لا تعلم التهمة الموجهة إلى زوجها ولا أية معلومة عنه منذ لحظة اعتقاله ”أكثر ما يؤلمني تهامس أطفالنا بين الحين والآخر إن كان والدهم على قيد الحياة أم أنّ عناصر الجيش قد قتلوه“.



عادل السلطان، مدرس، من أبناء قرية الشيخ مصطفى بريف محافظة إدلب، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الإثنين 19/ شباط/ 2018 بينما كان متجهاً إلى مدينة حماة، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

فارس البصيص، مدرس، من أبناء قرية الشيخ مصطفى بريف محافظة إدلب، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الإثنين 19/ شباط/ 2018 بينما كان متجهاً إلى مدينة حماة، لا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

أحمد حمدون، من أبناء حي الفردوس شرق مدينة حلب، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الثلاثاء 6/ آذار/ 2018 لدى مروره من نقطة تفتيش مؤقتة عند مدخل الحي، تابعة لقوى الأمن العسكري التابع لقوات النظام السوري واقتادته إلى جهة مجهولة، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان -عبر الهاتف- مع السيد خالد حمدون شقيق أحمد، وأخبرنا أنه كان برفقته متجهين إلى حي السبيل بمدينة حلب عندما طلبت منهما دورية تابعة لقوات النظام السوري التوقف وإبراز الهويات الشخصية "استعملوا حاسوباً محمولاً للتحقق من أسمائنا ثم وضعوا أحمد في المقعد الخلفي للسيارة مكبل اليدين وقد غطوا عينيه بقميصه، وانطلقوا به إلى مكان مجهول، اتصلت مباشرة مع وسطاء وأشخاص تربطني بهم صلات قري وهم مُتَنَقِّذون ولهم علاقات مع الأفرع الأمنية، فعلمت منهم أن تهمة أخي هي التواصل مع أفراد من الجيش الحر في مدينة دارة عزة غرب محافظة حلب" أضاف خالد أن أسرة أحمد بذلت الكثير من الجهد في سبيل إطلاق سراحه إلا أن جميع محاولاتها باءت بالفشل "جلُّ ما وصلنا إليه أن ننتظر في كل يوم خيراً من هنا أو هناك يعلمنا بمكانه أو مصيره إن كان حياً أو ميتاً"

السيدة هيام الغضيب، من أبناء مدينة العشارة بريف محافظة دير الزور الشرقي، اعتقلتها قوات النظام السوري يوم الثلاثاء 29/ أيار/ 2018 لدى مرورها من إحدى نقاط التفتيش التابعة لها في مدينة العشارة، ولا يزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.

السيدة خلود العلو، من أبناء مدينة العشارة بريف محافظة دير الزور الشرقي، الثلاثاء 29/ أيار/ 2018 اعتقلتها قوات النظام السوري لدى مرورها من إحدى نقاط التفتيش التابعة لها في مدينة العشارة، ولا يزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.



snhr info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

13

باء: التنظيمات الإسلامية المتشددة:

• تنظيم داعش:

لجأ تنظيم داعش منذ إعلان تأسيسه في نيسان/ 2013 إلى استخدام عمليات الاختفاء القسري في مناطق سيطرته واستهدف بها على نحو خاص الجنسيات غير السورية؛ بهدف الحصول على مبالغ مالية ضخمة، كما استهدف الصحفيين وعمال الإغاثة، والنشطاء الإعلاميين، والعمالين لدى المنظمات الإنسانية، والأقليات العرقية والدينية، وشملت عملياته أيضاً مقاتلين من فصائل المعارضة المسلحة.

مارس التنظيم الإرهابي عمليات خطف، وشنَّ هجمات على مناطق خارج سيطرته، إضافة إلى عمليات الاعتقال من المنازل وأماكن العمل والأسواق أو عبر نقاط التفتيش التابعة له، كما استهدف المخالفين للتعالم التي فرضها في مناطق سيطرته، وأنشأ العديد من مراكز الاحتجاز السرية التي مارس فيها انتهاكات صارخة ضد المختفين كالتعذيب الوحشي والقتل بإجراءات موجزة عبر محاكم شكلية تنتهي أحكامها بالإعدام وإخفاء جثة الضحية في أماكن مجهولة.

لقد شكَّلت قضية المختفين قسراً والمفقودين لدى تنظيم داعش واقعاً قاسياً لآلاف الأسر السورية في المناطق التي سيطر عليها، وبشكل خاص محافظة الرقة، وقد تأمل الأهالي بعد هزيمة تنظيم داعش إيجاد أبنائهم أو على الأقل معرفة مصيرهم، لكنَّ معاناتهم لا تزال مستمرة بسبب عدم حصولهم على أية معلومات في هذا الخصوص، على الرغم من محاولة كثير من العائلات الكشف عن مصير المختفين والمفقودين عبر التواصل مع قادة محليين ولكن لا مجهودات حقيقية تُبذل من قبل القوات المسيطرة على تلك المناطق وهي قوات الإدارة الذاتية الكردية.

سجَّلنا ما لا يقل عن 8349 شخصاً بينهم 314 طفلاً، و218 سيدة (أثنى بالغة) لا يزالون مختفون قسرياً لدى تنظيم داعش منذ تأسيسه نيسان/ 2013 حتى آب/ 2018.

نماذج عن ضحايا الاختفاء القسري لدى تنظيم داعش:

محمود السهيل، من أبناء بلدة جلين شمال غرب محافظة درعا، اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لتنظيم داعش يوم الإثنين 9/ تموز/ 2018 إثر مدهمة مكان إقامته في البلدة واقتادته إلى جهة مجهولة، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



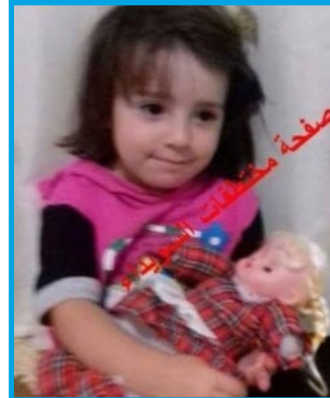
تحدثنا -عبر برنامج السكايب- مع خلدون السهيل، شقيق محمود، وأخبرنا أنّ عناصر مسلحة تتبع تنظيم داعش أرادت الاستيلاء على منزل محمود لأهمية موقعه الاستراتيجية لهم في حربهم مع النظام السوري ”رفض أخي ذلك، فما كان منهم إلا أن اقتادوه إلى سيارة اتجهت به خارج البلدة، ومنذ تلك اللحظة لم أشاهده أو أعلم بمصيره أو مكان احتجازه، أرجح أنّهم قتلوه خارج البلدة إلا أنني أعيش على أمل عودته سالماً ما“.

في 25/ تموز/ 2018 اقتحمت عناصر تابعة لتنظيم داعش عدة قرى شرق محافظة السويداء، واختطفت 34 رهينة (18 طفلاً و16 سيدة (أثنى بالغة) لا يزال مصيرهم مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولذويهم أيضاً نستعرض هنا عدة حالات:

- السيدة رسمية أديب أبو عمار، من أبناء قرية شبكي شرق محافظة السويداء، تبلغ من العمر 50 عاماً.
- السيدة سعاد أديب أبو عمار، من أبناء قرية شبكي شرق محافظة السويداء، تبلغ من العمر 45 عاماً.
- السيدة فاديا بادي أبو عمار، من أبناء قرية شبكي شرق محافظة السويداء، تبلغ من العمر 40 عاماً.
- الطفلة لميس حكمت أبو عمار، من أبناء قرية شبكي شرق محافظة السويداء، تبلغ من العمر 4 أعوام.
- الطفلة لانا نشأت أبو عمار، من أبناء قرية شبكي شرق محافظة السويداء، تبلغ من العمر 12 عاماً.



الطفلة لانا نشأت أبو عمار



الطفلة لميس حكمت أبو عمار

• هيئة تحرير الشام (تحالف بين جبهة فتح الشام وعدة فصائل في المعارضة المسلحة):

تمتلك هيئة تحرير الشام جهازاً أمنياً يُعرف باسم القوة الأمنية ويُشرف عليه من يُطلقون عليهم اسم ”الشرعيون“ وهم: رجال دين يقومون بمهام الإفتاء ولهم مناصب قيادية وتأثير مهم في سياسية الهيئة، وفي الغالب يحملون جنسية أخرى غير الجنسية السورية، أنشأ هذا الجهاز العديد من مراكز الاحتجاز السرية، أبرزها مركز احتجاز ”العقاب“ في محافظة إدلب، واستهدف هذا الجهاز الأمني النشطاء الإعلاميين والأجانب والعاملين في المنظمات الإنسانية، والمقاتلين لدى فصائل في المعارضة المسلحة عبر عمليات الاعتقال التعسفي والختطف والكتمان الأمنية والمداهمات والاقترحات للمناطق التي لا تُحكم



snhr info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

الهيئة سيطرتها عليها، وقد تعمّدت هيئة تحرير الشام إخفاء كثير من المعتقلين، وهذا دفع بالعديد من النشطاء وعائلاتهم إلى النزوح هرباً من مناطق سيطرتها.

تُكرِّه هيئة تحرير الشام قيامها بعمليات إخفاء قسري أو اتخاذ محتفين لديها رهائن، وقد استعرضنا في عدة [بيانات](#) سابقة حالات اختفاء قسري وثّقناها لدى هيئة تحرير الشام، ولقد أكّد لنا العديد من أفرج عنهم أنّهم كانوا محتجزين لدى هيئة تحرير الشام في الوقت الذي أنكرت فيه الهيئة قيامها باحتجازهم، وفي كثير من الأحيان قد تصل مدة الاختفاء في مراكز الاحتجاز التابعة لهيئة تحرير الشام إلى سنوات.



نماذج عن ضحايا الاختفاء القسري لدى هيئة تحرير الشام:

المحامي أحمد الصالح، عضو في نقابة محامي محافظة حلب، من أبناء قرية دير حسان بريف محافظة إدلب الشمالي، اعتقلته عناصر مسلحة تنتمي إلى هيئة تحرير الشام يوم الخميس 1/ آذار/ 2018 من قرية دير حسان، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



المحامي عبدو العلي، من أبناء قرية التوامة بريف محافظة حلب الغربي، من مواليد عام 1964، اعتقلته عناصر مسلحة تنتمي إلى هيئة تحرير الشام يوم الخميس 15/ آذار/ 2018 من بلدة الدانا بريف محافظة إدلب الشمالي، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

السيدة حميدة الغريب، من أبناء مدينة إدلب، تبلغ من العمر 23 عاماً، يوم السبت 28/ نيسان/ 2018 اختطفتها عناصر مسلحة تنتمي إلى هيئة تحرير الشام يستقلون سيارة من نوع "فان" من الحي الشمالي في المدينة، ولا يزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.



محمد فواز الموسى، صيدلي، من أبناء بلدة أبو الظهور بريف إدلب الجنوبي الشرقي، اعتقلته عناصر مسلحة تنتمي إلى هيئة تحرير الشام يوم الثلاثاء 3/ تموز/ 2018 من مدينة سرمين بريف محافظة إدلب الشمالي، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

محمد الحلواني، من أبناء حي الخالدية بمدينة حمص، تولد عام 1987، اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لهيئة تحرير الشام يوم الخميس 26/ تموز/ 2018 لدى مروره من نقطة تفتيش تابعة لها عند مدخل مدينة حارم بريف محافظة إدلب الشمالي، واقتادته إلى جهة مجهولة، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

أجرينا اتصالاً مع خالد الحلواني، شقيق محمد -عبر برنامج السكايب- أخبرنا فيه أنّ خصومة مالية بين أخيه وأحد أمراء الهيئة في سرمداء، استدعت متولّه أمام محكمة، وبينما كانا في الطريق إلى مدينة حارم لحضور الجلسة أوقفهما حاجز تابع للهيئة ”طلب العناصر من محمد التّرجل من السيارة بذريعة أنّ بحوزتهم أمر باصطحابه إلى مقرّ سري للهيئة، وطلبوا مني الرجوع بالسيارة وانتظار محمد في المنزل“ علمنا من خالد أنّ أياماً عدة مضت ولم يعد محمد إلى منزله ”توجهت بعدها إلى الحاجز ذاته الذي أوقفنا، فما كان منه إلا أن أنكر اعتقال محمد، فتابعت طريقي عليّ أجد الشخص، الذي كنا نقصده يومها ولم أستدلّ على مكانه أيضاً“ أضاف خالد ”لا يزال شقيقي مجهول المصير على الرغم من محاولاتنا التواصل مع أمراء في الهيئة“.



عماد قطيني

عماد قطيني، طبيب عام، من أبناء مدينة خان شيخون بريف محافظة إدلب الجنوبي، اعتقلته عناصر مسلحة تنتمي إلى هيئة تحرير الشام يوم الإثنين 13/ آب/ 2018 من مدينة خان شيخون، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

تاء: قوات الإدارة الذاتية الكردية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - فرع حزب العمال الكردستاني):

اتبعت قوات الإدارة الذاتية الكردية في مناطق سيطرتها نهج عمليات الاعتقال التعسفي على نحو واسع؛ بهدف التجنيد القسري أو استهداف النشطاء والسياسيين المعارضين لسياساتها في مناطق سيطرتها، كما استهدفت في العديد من عمليات الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري بعض الأفراد على خلفية عرقية أو لوجود صلات قرى بينهم وبين أقرباء لهم في تنظيم داعش أو فصائل في المعارضة المسلحة، وقامت بإخفائهم لمدة تصل إلى عامين في بعض الأحيان، يقضي المختفي عدة أشهر منها في الحبس الانفرادي.





جنكين صلاح الدين عليكو

نماذج عن ضحايا الاختفاء القسري لدى قوات الإدارة الذاتية:

الأستاذ جنكين صلاح الدين عليكو، مدرس، حائز على إجازة في الفلسفة، من مواليد عام 1988، من أبناء مدينة الدرباسية شمال محافظة الحسكة، اعتقلته قوات الإدارة الذاتية يوم الخميس 1 / شباط / 2018 من مدينة الدرباسية ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

الصيدلي جاسم المحمود، من أبناء قرية الطارقية بريف محافظة الحسكة الجنوبي، اعتقلته قوات الإدارة الذاتية يوم الثلاثاء 6 / شباط / 2018 من قرية الطارقية، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

الطفل إسماعيل أحمد العيسى، من أبناء قرية زنوبة شمال مدينة الرقة، يبلغ من العمر 12 عاماً، اعتقلته قوات الإدارة الذاتية يوم السبت 31 / آذار / 2018، من قرية زنوبة، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

الطفل رحيم العبد العيسى، من أبناء قرية زنوبة شمال مدينة الرقة، يبلغ من العمر 11 عاماً، اعتقلته قوات الإدارة الذاتية يوم السبت 31 / آذار / 2018 من قرية زنوبة، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

الطفلة ناريمان يوسف كلش، من أبناء مدينة القامشلي بريف محافظة الحسكة الشمالي، تبلغ من العمر 17 عاماً، اعتقلتها قوات الإدارة الذاتية يوم الثلاثاء 15 / أيار / 2018 من مدينة القامشلي، ولا يزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.

السيدة صباح محمود الحمد، من أبناء قرية جهفة عدوان بريف محافظة الحسكة الشمالي، تبلغ من العمر 26 عاماً، اعتقلتها قوات الإدارة الذاتية يوم السبت 19 / أيار / 2018 من قرية جهفة عدوان، ولا يزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.





عبد الحميد تمّو

عبد الحميد تمّو، مسؤول العلاقات الخارجية في تيار المستقبل الكردي في سوريا، وعضو المجلس الوطني الكردي، من أبناء مدينة الدرباسية بريف محافظة الحسكة الشمالي، اعتقلته قوات الإدارة الذاتية يوم الأحد 3/ حزيران/ 2018 لدى مروره من أحد نقاط التفتيش التابعة لها في مدينة الدرباسية، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



محمد معصوم محمد

محمد معصوم محمد، عضو المجلس الوطني الكردي، من أبناء مدينة القامشلي بريف محافظة الحسكة الشمالي، اعتقلته قوات الإدارة الذاتية يوم الجمعة 22/ حزيران/ 2018 من الحي الغربي بمدينة القامشلي، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



حامد عبود الحسين

حامد عبود الحسين، من أبناء بلدة بقرص فوقاني بريف محافظة دير الزور، اعتقلته قوات الإدارة الذاتية يوم الجمعة 22/ حزيران/ 2018 لدى مروره من نقطة تفتيش تابعة لها على طريق مدينة منبج بريف محافظة حلب الشمالي، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

تحدّثت الشبكة السورية لحقوق الإنسان -عبر الهاتف- مع فاتن إحدى قريبات حامد الحسين، التي أخبرتنا أنّ عناصر نقطة التفتيش بعد اطلاعها على بطاقتهم الشخصية اتّهمتهم بالتّبعية لتنظيم داعش "أوقفنا حاجز تابع للوحدات الكردية على الطريق المؤدي إلى مدينة منبج، وطلب العناصر البطاقات الشخصية للذكور فقط، وعندما علموا أننا من دير الزور، اتهمونا بالتّبعية لتنظيم داعش وأتينا نريد دخول منبج لننقذ فيها تفجيرات، نفى قريبي حامد التّهم الموجهة إليه، إلا أنّهم اعتقلوه وأمرونا بالتّحرك والعودة من حيث أتينا" علمنا من فاتن أنّها تعرّضت للسبب والشتم والتهديد عندما رفضت العودة من دون قريبتها حامد، وأضافت أنّ جميع محاولات معرفة مصيره باءت بالفشل.





عدي أحمد العلوش

عدي أحمد العلوش، من أبناء قرية الطويحينة بريف محافظة الرقة، اعتقلته قوات الإدارة الذاتية يوم الإثنين 25/ حزيران/ 2018 من قرية الطويحينة، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

أجرينا اتصالاً هاتفياً مع السيد خالد.ع، صديق عدي، وأخبرنا أنه كان برفقة عدي لحظة اعتقاله وتعرض لتهديدات بالقتل والاعتقال بسبب سؤاله عن مصير صديقه المعتقل "داهمت القرية دورية كبيرة من قسد مؤلفة من قرابة خمس سيارات "بيك اب" وسيارتين "فان"، عرفنا حينها أنّ هدفها اعتقالات بحق الشبان، دخلوا علينا منزل عدي عنوة بطريقة استفزازية، فاحتدّ عدي بالكلام، عندها تقدّمت نحوه مجموعة منهم وضربوه بالعصي الخشبية، ثم رموه في أرض سيارة "فان" بعد أن قيّدوا يديه إلى الخلف، وانطلقوا باتجاه منازل أخرى في القرية ثم إلى خارجها" أضاف خالد "حاولنا اللحاق بهم لكن حواجزهم المنتشرة على مداخل القرية منعتنا من ذلك، ثم تحدّثنا مع أصدقاء على علاقة جيدة مع قسد، لكن بدلاً من أن نحصل على معلومة عن عدي تعرّضنا للتهديد بالقتل والاعتقال من قبل عناصر الوحدات، ومنذ ذلك اليوم لا نعلم عن عدي شيئاً".



عدي جاسم الرحيل

عدي جاسم الرحيل، من أبناء مدينة الحسكة وعضو مجلس المدينة، يبلغ من العمر 60 عام، اعتقلته قوات الإدارة الذاتية يوم الإثنين 6/ آب/ 2018 لدى مروره من إحدى نقاط التفتيش التابعة لها في مدينة الحسكة ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

ثاء: فصائل المعارضة المسلحة:

مارست فصائل في المعارضة المسلحة عمليات الإخفاء القسري بشكل رئيس ضدّ الأسرى من الأهالي الذين قامت باختطافهم بعد هجومها على مناطق تخضع لسيطرة النظام السوري، كما استهدفت بعض عملياتها النشطاء والعاملين في المنظمات الإنسانية في مناطق سيطرتها، وسجّلنا في عام 2018 ارتفاع حصيلة الاختفاء القسري لدى فصائل في المعارضة المسلحة تركّزت في ريف محافظة حلب الشمالي.



نماذج عن ضحايا الاختفاء القسري لدى فصائل في المعارضة المسلحة:



عبد المجيد عزت شيخو

عبد المجيد عزت شيخو، حائز على شهادة دكتوراه في الإعلام، ورئيس قسم الإعلام في جامعة عفرين، من مواليد عام 1951، من أبناء قرية جليل بريف محافظة حلب الشمالي، اعتقلته عناصر مسلحة تنتمي إلى فصائل أحرار الشرقية أحد فصائل المعارضة المسلحة يوم الأربعاء 4/ نيسان/ 2018 إثر مدهمة مكان إقامته في مدينة عفرين شمال محافظة حلب، واقتادته إلى جهة مجهولة.



باروجان علي

باروجان علي، من أبناء مدينة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي، اعتقلته عناصر مسلحة تنتمي إلى فرقة السلطان مراد التابعة لفصائل في المعارضة المسلحة يوم الأحد 15/ تموز/ 2018 من مكان عمله في مدينة عفرين، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

علمت الشبكة السورية لحقوق الإنسان عبر اتصال هاتفي مع أحمد عفريني صديق باروجان، الذي كان برفقته لحظة اعتقاله أنّ خمسة مسلحين اعتدوا بالضرب على باروجان دون أية مقدمات ثمّ سحبه أرضاً وصولاً إلى سيارتهم وانطلقوا به إلى عفرين وأضاف أنّ صوراً لباروجان بدأت تصلهم وتبدو عليه فيها آثار تعذيب قبل انقطاع أخباره عنهم تماماً.



هوشنك خالد

هوشنك خالد، من أبناء قرية باسوطه بريف محافظة حلب الشمالي، اعتقلته عناصر مسلحة تنتمي إلى فرقة الحمزات -إحدى فصائل المعارضة المسلحة- يوم الخميس 19/ تموز/ 2018 لدى مروره من نقطة تفتيش تابعة لها في قرية الباسوطه، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

تواصلنا -عبر برنامج السكايب- مع سعيد خالد، أحد أقرباء هوشنك وأفادنا بالتالي: "اعتقلت عناصر من فرقة الحمزات هوشنك لأنه اعترض على تصرفاتهم السيئة بحق الأهالي الذين يمرون عبر الحاجز، فانهمال عليه ثلاثة عناصر بالضرب المبرح وطرحوه أرضاً وصادروا دراجته النارية، ثم قيّدوا يديه بأصفاد حديدية ورموه في السيارة وانطلقوا به إلى عفرين" علمنا من سعيد أنّ فرقة الحمزات تُنكر اعتقالها هوشنك وتُهدّد كل من يسأل عنه، وأضاف سعيد أنّ عائلة هوشنك تخشى تعرّضه للموت أو الأذى على أيدي عناصر الفرقة.



السيداتان نازلية نعلان 36- عاماً- وفريال نعلان 34- عاماً-، من أبناء مدينة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي، اعتقلتهما عناصر مسلحة تنتمي إلى فصائل في المعارضة المسلحة يوم الأحد 12/ آب/ 2018 من حي الزيدية بمدينة عفرين، ولا يزال مصيرهما مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولذويهما أيضاً.

سادساً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات القانونية:

تعتقد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن النظام السوري لم يفي بأيّ من التزاماته في أيّ من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها، ونُشير على وجه التّحديد إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كما أنه أُخلّ بعدة مواد في الدستور السوري نفسه، فقد استمرّ توقيف مئات آلاف المعتقلين دونَ مذكرة اعتقال لسنوات طويلة، ودون توجيه تُهم، وحظر عليهم توكيل محامٍ والزيارات العائلية، وتحوّل 85% من إجمالي المعتقلين إلى محتفين قسرياً ولم يتم إبلاغ عائلاتهم بأماكن وجودهم، وفي حال سؤال العائلة تُنكر الأفرع الأمنية والسلطات وجود أبنائها، وربما يتعرّض من يقوم بالسؤال لخطر الاعتقال. لقد استهدفت قوات النظام السوري باستراتيجية الإخفاء القسري كل من له علاقة بالحراك الشعبي المناهض لحكم العائلة، ويُظهر تحليل البيانات انتشار هذه الظاهرة في المناطق التي تميّز بذلك، وهذا يدلُّ على سياسة ونهج مُتسق ومدروس، بما في ذلك الكشف الذي حصل مؤخراً عن مصير محتفين قسرياً، فقد تمّ على نحوٍ مخطّط بشكل دقيق، وإنّ تناغم عمل مؤسسات الدولة بما يخدم المشاركة في الفعل الإجرامي أمر واضح الدلالة من خلال اعتقال أشخاص داعمين للحراك الشعبي، ثم إخفائهم قسرياً، ثم إصدار شهادات وفاة لا تحمل معلومات عن سبب الوفاة ولا مكانها، كما يؤكّد لنا أنّ هناك شرائح واسعة من الموظفين والقادة والعمال على علم بما يقوم به النظام السوري وعلى علم بسبب الوفاة الحقيقي وبأفعال التعذيب الوحشي، والبعض على علم بمكان الجثث والمقابر الجماعية؛ نظراً لكم الهائل من المحتفين قسرياً ولأعداد من علمنا بوفاتهم بسبب التعذيب وهم قرابة 14 ألف مواطن سوري.

والاختفاء القسري محظور بموجب القانون الدولي الإنساني العرفي فبحسب القاعدة 98 فإن الاختفاء القسري محظور في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية.

وتنصُّ القاعدة 117 منه على أنه "يتخذ كل طرف في النزاع الإجراءات المستطاعة للإفادة عن الأشخاص الذين يبلغ عن فقدهم نتيجة لنزاع مسلح، ويزود أفراد عائلاتهم بأية معلومات لديه عن مصيرهم".



وأيضاً بموجب القانون الجنائي الدولي، فبحسب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية تُشكّل الممارسة المنهجية للإخفاء القسري جريمة ضدّ الإنسانية (المادة 1-7.ط)، وهذا ينطبق على ما قامت به قوات النظام السوري.

كما مارست بقية الأطراف جريمة الإخفاء القسري وإن لم تكن على المركزية ذاتها، التي يتميز بها النظام السوري، كما تختلف عنه في كمّ الحالات وتوزعها، وتنظيم داعش هو أكثر جهة تُشبه النظام السوري في توسّع انتشار الحالات ومنهجيتها بحسب ما تُشير إليه البيانات التي لدينا.

التوصيات:

مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة:

- عقد اجتماع طارئٍ لمناقشة هذا الشأن الخطير الذي يُهدد مصير قرابة 95 ألف شخص، ويُرهب المجتمع السوري بأكمله.
- إيجاد طرق وآليات لمنع النظام السوري من التلاعب بالأحياء والأموات، لما في ذلك من تهديد كبير لأمن واستقرار الدولة السورية.
- يجب أن يتخذ مجلس الأمن خطوات لإيقاف عمليات التعذيب والموت بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري، وإنقاذ من تبقى من المعتقلين في أسرع وقت.
- اللجوء إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لحماية المعتقلين من الموت داخل مراكز الاحتجاز، ولوضع حدّ لوباء الاختفاء القسري المنتشر في سوريا، كونه يُهدد أمن واستقرار المجتمع.
- على مجلس الأمن متابعة تطبيق وإلزام الأطراف بالقرارات التي قام بإصدارها ومن أبرزها القرار رقم 2024، والقرار رقم 2139، وإتباع القرارات النظرية بالأفعال.
- الاهتمام بشكل أكبر بقضية المختفين قسراً في سوريا، نظراً لفداحة حصيلتها، وكونها جريمة ضدّ الإنسانية، وينبغي الإسراع في التصدي لها.
- كما يتوجب على نحو فوري السّماح للمحتجزين كافة بالاتصال مع أقربائهم ومع المحامين والأطباء، وإيجاد ضمانات ملزمة لمنع تكرار التعذيب حتى الموت داخل مراكز الاحتجاز.

النظام السوري:

- التّوقف عن استخدام الدولة السورية كأثماً ملك عائلة خاص.
- التّوقف عن إرهاب المجتمع السوري عبر عمليات الإخفاء القسري والتعذيب والموت بسبب التعذيب.
- التوقف عن التلاعب بالسّجلات المدنية وتسخيرها لخدمة أهداف العائلة الحاكمة.
- تحمّل التّبعات القانونية والمادية كافة، وتعويض الضحايا وذويهم من مقدرات الدولة السورية.



إلى مجلس حقوق الإنسان:

- متابعة قضية المعتقلين والمختفين قسراً في سوريا وتسييل الضوء عليها ضمن جميع الاجتماعات السنوية الدورية، وتخصيص جلسة خاصة للنظر في هذا التهديد الرهيب.

المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

- إعداد تقرير خاص وتفصيلي يُسلط الضوء على هذه الكارثة بكافة أبعادها النفسية والاجتماعية والاقتصادية ودعم منظمات حقوق الإنسان المحلية الفاعلة في سوريا

المقرر الخاص المعني بالاختفاء القسري:

- زيادة عدد العاملين في قضية المختفين قسراً في مكتب المقرر الخاص المعني بمجالات الاختفاء القسري في سوريا؛ نظراً لكثافة وحجم حالات المختفين قسراً فيها.

تضامن

كل التضامن مع الضحايا وذويهم، ولا بُدَّ من نضال حقوقي واجتماعي مُستمر حتى الكشف عن مصير ذويهم وإطلاق سراحهم، وكل الشكر والتقدير للأهالي والنشطاء المحليين الذين لولا جهودهم لما ظهر هذا التقرير على هذا النحو.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

